المنطق العقليُّ في النَّحو العربِيّ والفلسفة اليونانيَّة

د. محمد قندوز

أ. عبد الرحمن بن مايسة

تمهيد:

من الأفكار التي راجت بين الباحثين والدَّارسين في هذا العصر الحديث أنَّ النُّحاة الأوائل – أمثالَ الخليل وسيبويه – كانوا في تفكيرهم متأثِّرين بالفلاسفة اليونان؛ وذلك لأنَّهم بنوا نحوهم على أسس هي من خصائص الفلسفة اليونانية كالمنطق العقليِّ، والقياس والتَّعليل، ولكن هذه الدَّعوى لا تسلم إلاَّ إذا ثبت أنَّ المنطق العقليَّ والقياس والتَّعليل، إنَّما هي نوع واحد لا يعرفه إلاَّ اليونان، ودون هذا خرط القتاد – كما يقال –، فهل في النَّاس أحد يملك أن ينكر أنَّ العقل – ومنه القياس والتَّعليل – ملكة إنسانية ونعمة إلهيَّة مشتركة بين النَّاس جميعهم عربيِّهم وعجميِّهم لا يختص بها جنس منهم دون غيره؟.

وفي هذه الصفحات حاولنا أن نتبيَّن طبيعة المنطق العقليِّ الذي اعتمده النحاة الأوائل، أَهُوَ من جنس المنطقِ الخاصِّ منطقِ الفلاسفة اليونان، أم هو ذلك المنطق الطبيعيُّ العامُّ الذي يشترك فيه جميع بني الإنسان.

الكلمات المفتاحية: المسرح الملحمي ; المنطق العقلي ; النحو العربي ;الفلسفة

المنطق العقليُّ عند النَّحاة والفلاسفة:

ذهب إبراهيم مصطفى في كتابه المشهور (إحياء النحو) – وقد تابعه على هذا الرأي أغلب الباحثين – أنَّ النُّحاة في جعلهم الإعراب أثرا يجلبه العامل، ((مُتأثِّرون كُلَّ التَّأثُّر بالفلسفة الكلاميَّة))[1]؛ ومن أكبر الأدلة على هذا التأثر – في نظره – أنَّ النُّحاة ((رأوا أنَّ الإعراب ... عوارض للكلام، تتبدَّل بتبدُّل التَّركيب ... فقالوا: عرض حادث، لا بُدَّ له من مُحدِث، وأثر لا بُدَّ له من مُؤثِّر))[2]. وهذا منطق عقليٌّ محض، من جنس المنطق الذي عرف به الفلاسفة اليونان ومن أخذ عنهم من المتكلمين العرب.

والقول بأنَّ النَّحو العربِيَّ تأثَّر بالفلسفة الكلاميَّة، أو بالفلسفة اليُونانيَّة، في أوائل القرن الثَّالث، في عهد المدرسة البغداديَّة، أي: بعد نُموِّ النَّحو واكتماله، قد قال به جُمهور العلماء والباحثين، في القديم والحديث، وهو حقيقة لا مِراء فيها[3]. غير أنَّ الجديد في رأي إبراهيم مصطفى، أنَّه يرى أنَّ هذا التَّأثُّر قد حصل في وقت مُبكِّر جدًّا، منذ النَّشأة الأُولى للنَّحو العربِيِّ، فإنَّ (نظريَّة العامل)، التي يرى إبراهيم مصطفى أنَّ النُّحاة مُتأثِّرون فيها كُلَّ التَّأثُّر بالفلسفة الكلاميَّة، وُلدت مع النَّحو العربِيِّ، ونجدها في أوَّل كتاب نحويٍّ وصلنا، وهو (كتاب سيبويه)[4].

والقول بأنَّ النَّحو العربِيَّ تأثَّر بالفلسفة الكلاميَّة منذ نشأته الأولى لم يقل به – حسب علمنا – أحد قبل إبراهيم مصطفى، اللَّهم إلاَّ ما زعمه الْمُستشرقون – إلاَّ من شذَّ منهم – من أنَّ النَّحو العربِيَّ تأثَّر بالفلسفة اليُونانيَّة منذ نشأته – إمَّا مُباشرة، وإمَّا مِن طريق السُّريان أو الفرس – وأوَّل من زعم هذا الزَّعم أنياس جويدي (I. Guidi)، وأدالبير مركس (A. Merx)، ثُمَّ تبعهما على هذا الرَّأي مُعظم الْمُستشرقين، بدون تحفُّظ[5].

فإذا كان إبراهيم مصطفى يقصد بالفلسفة الكلاميَّة الفلسفة اليُونانيَّة، فهو رأي سبقه إليه أُولئك الْمُستشرقون، وغير مُستبعد أن يكون استفاده منهم. ويُقوِّي هذا الاحتمال – أعني: أن المقصود بالفلسفة الكلاميَّة – في كلام إبراهيم مصطفى – إنَّما هو الفلسفة اليُونانيَّة – أنَّنا نجد في كلام مهدي المخزومي – وهو تِلميذ إبراهيم مصطفى، وأبرز من تأثَّر به، وتبنَّى أفكاره – تفسيرَ الفلسفة الكلاميَّة بالفلسفة اليُونانيَّة، فهو يقول: ((والواقع أنَّ تأثير علم الكلام، أو الثَّقافة البصريَّة اليُونانيَّة، إنَّما ظهر في النَّحو في زمن مُبكِّر، منذ أواخر القرن الأوَّل، وأوائل القرن الثَّاني))[6].

بل إنَّ لدينا شاهدا أقوى من هذا، وهو: أنَّ إبراهيم مصطفى مِمَّن يرى أنَّ النُّحاة تأثَّروا بالنَّحو اليُونانِيِّ عن طريق الاقتباس الْمُباشر، ويَستدُّل على ذلك بأنَّ النُّقط التي وضعها أبو الأسود الدُّؤلِيُّ – واضع اللَّبنة الأُولى لصرح النَّحو العرَبِيِّ – لإعراب الْمُصحف، مأخوذة عن اليُونانيَّة، وكان أبو الأسود قد قرأها[7].

وقد أبان غير واحد من الباحثين – من العرب، ومن غير العرب – فساد هذا الرَّأي الْمُشكِّك في أصالة النَّحو العرَبِيِّ، وبرهنوا على تهافت الْحُجج التي اعتمد عليها القائلون به. ومن أبرز الذين تولَّوا ذلك – من العرب – عبد الرَّحمن الحاج صالح، في بحثه (النَّحو العرَبِيُّ، ومنطق أرسطو)، الذي نشره سنة 1384هـ (1964م)[8]، و– من غير العرب – جيرار تروبو، في بحثه (نشأة النَّحو، في ضوء كتاب سيبويه)، المنشرور سنة 1398هـ (1978م)[9].

وأمَّا ما احتجَّ به إبراهيم مصطفى من أنَّ النُّحاة ((رأوا أنَّ الإعراب ... عوارض للكلام، تتبدَّل بتبدُّل التَّركيب ... فقالوا: عرض حادث، لا بُدَّ له من مُحدث، وأثر لا بُدَّ له من مُؤثِّر))[10]. فحُجَّة من جنس حُجج أُولئك الْمُستشرقين، لا تكاد تثبت عند النَّقد والتَّمحيص، فإنَّ هذا الْحُكم الذي ذكره النُّحاة العرب، ليس حُكما خاصًّا بعُقول اليُونان ومنطقهم، أو بعُقول أهل الكلام، وإنَّما هو حُكم عقليٌّ عامٌّ، من جملة العُلوم الفِطريَّة الضَّروريَّة، التي يُقرُّ بها جميع البشر؛ ولذلك نجد الله عزَّ وجلَّ يحتجُّ به على إثبات التَّوحيد، فيقول: ﴿ أَمْ خُلِقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ أَمْ هُمُ الْخَالِقُونَ ﴾[الطور: 35]. فمفهوم هذه الآية: أنَّ كُلَّ مخلوق فلا بُدَّ له من خالق. وهو معنى ما قاله النُّحاة العرب.

القياس والتعليل عند النَّحاة والفلاسفة:

شبيه باستدلال إبراهيم مصطفى السابق – أعني: استدلاله بالمنطق الفِطريِّ العامِّ، على المنطق اليُونانِيِّ الخاصِّ – استدلال كثير من الباحثين الْمُحدَثين على أنَّ النُّحاة الأوائل تأثَّروا بالفلسفة الكلاميَّة والثَّقافة اليُونانيَّة، بكونهم اعتمادوا على القياس والتَّعليل. ومن أقدم من قال بذلك من العرب – وهو مُتأثِّر بمن ذكرناهم من الْمُستشرقين – إبراهيم بيومي مدكور في بحث نشره سنة 1367هـ (1948م)، إذ يقول: ((وقد استُخدم القياس في النَّحو منذ المراحل الأُولى، فعالجه عبد الله الحضرميُّ الْمُتوفى سنة 117هـ ... ونَمَّاه الخليل بن أحمد، ودعَّمه وتوسَّع فيه سيبويه أيَّما توسُّع ... [و] إنَّ مِمَّا يلفت النَّظر أنَّ القياس النَّحويَّ نبت ونما في العراق ... ولم يجئ ذلك عبثا، وإنَّما كان وليد الاعتداد بالرَّأي والتَّأثُّر بالثَّقافات الأجنبيَّة، ومن بينها منطق أرسطو))[11].

والكلام نفسه يردِّده المخزومي، فيقول: ((والواقع أنَّ تأثير علم الكلام أو الثَّقافة البصريَّة اليُونانيَّة، إنَّما ظهر في النَّحو في زمن مُبكِّر ... ولم يكن الخليل أوَّل من ظهر في نحوه تأثير هذه الثَّقافة الجديدة، بميله إلى القياس والتَّعليل، فقد سبقه إلى ذلك عبد الله ابن أبي إسحاق (توفي سنة 117هـ) الذي قيل: إنَّه كان شديد التَّجريد للقياس))[12]. ويقول – أيضا

-: ((لقد ظهر القِياس عِند عِيسى بن عُمر الثَّقافِيِّ، وعبد الله بن أبي إسحاق الحضرميِّ ... ثُمَّ جاء الخليل بن أحمد فاعتدَّ بأحكام العقل، وعُني بالقياس على أنَّه أصل من أصول الدِّراسة النَّحوية، وكان ذلك إعلانا بخروج النَّحو من أسلوبه الفطريِّ القديم، الذي جرت عليه الطَّبقات الأولى، إلى أسلوبه النَّظري الجديد، أو بانتهاجه منهج المدرسة الكلاميَّة؛ لأنَّ الخليل نفسه كان من أصحاب الكلام))[13].

ومثل قولِ المخزومي قولُ سعيد الأفغانِيِّ: ((وإذا عرفت أنَّ القياس أداته العقل، وأنَّ أئمَّة القياس في النَّحو: سيبويه، والفرَّاء، وأبو عليٍّ الفارسيُّ، والرُّمانِيُّ، وابن جنِيٍّ، والزَّمخشرِيُّ، وأضرابهم، كلُّهم كانوا مُعتزلة ... أدركت الأثر البعيد للعلوم الدِّينية في نشأة العلوم اللِّسانيَّة))[14].

وهكذا يُرمى النُّحاة الْمُتقدِّمون؛ أمثال الخليل وسيبويه – لا الذين جاؤوا من بعدهم – بأنَّهم تأثَّروا بالفلسفة اليُونانيَّة، وبأنَّهم كانوا معتزلة، من أهل الكلام، مع أنَّ كُتب التَّراجِم والسِّير، وكُتب النِّحل والفرق الْمُعتمدة، تُجمع على أنَّهم كانوا أبعد النَّاس عن الفلسفة والكلام. فقد رووا عن النَّضر بن شُميل أنَّه كان يقول: ((ما رأيت أعلم بالسُّنة – بعد ابن عون – من الخليل بن أحمد))[15]. ورووا عن العباس بن الفرج الرِّياشيِّ أنَّه قال: ((كان سيبويه سُنيًّا على السُّنَّة))[16]. وقال عبد القاهر البغداديُّ في كتابه (الفرق بين الفرق) – في فصل عقده لبيان أصناف أهل السُّنَّة والجماعة –: ((والصِّنف الرَّابع منهم: قوم أحاطوا علما بأكثر أبواب الأدب والنَّحو والتَّصريف، وجروا على سمت أئمَّة اللُّغة، كالخليل، وأبي عمرو بن العلاء، وسيبويه ... وسائر أئمة النَّحو، من الْكُوفيِّين والبصريِّين، الذين لم يخلطوا علمهم بذلك بشيء من بدع الْقدريَّ أو الرَّافضة أو الخوارج، ومن مال منهم إلى شيء من الأهواء الضَّالة، لم يكن من أهل السُّنَّة، ولا كان قوله حجَّة في اللُّغة والنَّحو))[17].

وإذا ثبت أنَّ النُّحاة الْمُتقدِّمين كانوا من أهل السُّنة، انتفى تأثُّرهم بعلم الكلام والفلسفة، فضلا عن أن يكونوا من أهلهما، فإنَّ أهل السُّنَّة – كما هو معلوم – أبعد النَّاس عن هذه العلوم، بل هم أشدُّ النَّاس ذمًّا لها، وإنكارا على الْمُشتغلين بها؛ إذ كانوا يرونها من الأمور الْمُحدثة والبدع الْمُنكرة.

وإنَّما الذي أوقع هؤلاء الباحثين الْمُحدَثين في مثل هذا الرَّأي الْمُتهافت، أنَّهم لم يُفرِّقوا بين ما يرجع من القياس والعلل إلى العقل الفِطريِّ الطَّبيعيِّ، وما يرجع منهما إلى العقل اليُونانِيِّ الأرسطيِّ، فالقياس بمعناه الأوَّل هو: ((ردُّ الشَّيء إلى نظيره))[18]، أي: الاستدلال بِجُزئيٍّ مُعيَّن على جُزئيٍّ مُعيَّن، ويُسمَّى قياس التَّمثيل، ومثاله قول سيبويه: في (باب تكسير ما كان على حرفين): ((وإن كان أصله (فَعَلا) كُسِّر من أدنى العدد على (أَفْعَال)، كما فُعل ذلك بما لم يُحذف منه شيء، وذلك: أبٌ وآباءٌ ... فبنات الحرفين تُكسَّر على قياس نظائرها التي لم تحذف))[19]. أمَّا القياس بمعناه الثَّاني: فهو جعل النَّوع مُندرجا تحت الْجِنس، أو الشَّخص مُندرجا تحت النَّوع، أي: الاستدلال بكلِّيٍّ في الذهن على كلِّيٍّ أخصَّ منه – أو على جزئيٍّ – في الذهن، ويُسمَّى قياس الاشتمال، كمثل قولهم: ((كلُّ إنسان حيوان، وكلُّ حيوان جسم، فكُلُّ إنسان جسم))[20].

وقد كان لعبد الرَّحمن الحاج صالح عناية كبيرة بتنبيه الباحثين على الفرق بين هذين النَّوعين من القياس، ومن جُملة ما قاله في ذلك: ((وقد بيَّنت – في أكثر من موضع – أنَّ منطق أرسطو قد بناه صاحبه على مفهوم الاشتمال، أي: اندراج

شيء تحت شيء آخر، كمثال الاستدلال الذي أوضحه فُورفوريوس: كُلُّ إنسان فان، وسُقراط إنسان، إذن سُقراط فان. فسُقراط مُندرج تحت جِنس الإنسان، وهذا الأخير تحت جِنس الكائنات الفانية. أمَّا الاستدلال العربِيُّ، فهو مبنِيٌّ، لا على هذا الاندراج، بل على حمل شيء على شيء، أو إجرائه عليه، ومن ثَمَّ إلحاقه به في الحكم، لوجود جامع بينهما، يستنبطه الباحث بهذا الإجراء. وهذا هو عين الاستدلال في الرِّياضيَّات، وهذا الفارق بين القياسين – اليونانِيِّ والعربِيِّ – هو أساسيٌّ، ولم يدركه إلاَّ القليلون من النَّاس))[21].

ومثل ما قيل في القياس يُقال في العلل، فهي عند النُّحاة الْمُتقدِّمين ((إنَّما تجرى مجرى التَّخفيف، والفرق))[22]، كمثل ما ذكره سيبويه في علَّة عدم وقوع النُّون ساكنة قبل الرَّاء واللاَّم، حيث قال: ((ولا نعلم النُّون وقعت ساكنة في الكلام قبل راء ولا لام، لأنَّهم إن بيَّنوا ثقل عليهم لقرب المخرجين ... وإن أدغموا التبس بالمضاعف))[23]، وكمثل قول أبي إسحاق الزجاج – في عِلَّة رفع الفاعل ونصب المفعول –: ((إنَّما فُعل ذلك للفرق بينهما، ثُمَّ سَأل نفسه، فقال: فإن قيل: فهلاَّ عُكست الحال، فكانت فرقا – أيضا –؟ قيل: الذي فعلوه أحزم، وذلك أنَّ الفعل لا يكون له أكثر من فاعل واحد، وقد يكون له مفعولات كثيرة، فرُفع الفاعل لِقلَّته، ونُصب المفعول لِكثرته، وذلك لِيقلَّ في كلامهم ما يستثقلون، ويكثر في كلامهم ما يستخفُّون))[24]. أمَّا العلل عند الفلاسفة والْمُتكلِّمين، فهي العلل الأربع المعروفة: المادَّة والصُّورة، وهما: عِلَّتا ماهيَّة الشَّيء، والفاعل والغاية، وهما: علَّتا وجوده[25]. فأين هذه من تلك؟

وقد نبَّه عبد الرحمن الحاج صالح – أيضا – على هذا الفرق الحاصل بين عِلل النُّحاة الْمُتقدِّمين وعِلل الفلاسفة والْمُتكلِّمين، فقال: ((وغالبا ما يلجؤون [أي: النُّحاة الْمُتقدِّمون] في التَّعليل إلى ظاهرتي الاقتصاد والفرق، أو طرد الباب، وغير ذلك. ولا أدري لِمَا يُريد بعضهم أن تكون هذه العلل هي عِلل أرسطو الأربعة[26]))[27].

خاتمة:

وبعد فقد تبين بما تقدم أن المنطق منه عامٌّ ومنه خاصٌّ، فالأوَّل هو معارف فطريَّة وملكة إنسانيَّة ونعمة امتنَّ الله بها على بني الإنسان جميعهم عربهم وعجمهم، ليس يختص بها جنس منهم دون غيره، أمَّا الآخر فهو تلك القوانين المنطقيَّة والكليات العقليَّة التي استخرجها الفلاسفة المتقدِّمون من لغتهم اليونانيَّة، فنسبت إليهم، وقد أرادوا بها أن تكون ميزانا يعصم العقل من الوقوع في الخطأ[28]، والمنطق العقليُّ الذي اصطنعه النُّحاة الأوائل هو من جنس النَّوع الأوَّل، بل قد يقال: إنَّه منطق خاصٌّ بهم – إذ استخرجوه من لغتهم العربية–، يصحُّ أن يسمَّى المنطق العربِيَّ في مقابل المنطق اليونانِيِّ.

الهوامش:

[1]–إبراهيم مصطفى: إحياء النحو، مكتبة الآداب، القاهرة، ط2، 2013م: 31.

[2]–المرجع نفسه.

[3]–عبد الرحمن الحاج صالح: بحوث ودراسات في اللسانيات العربية،، دار موفم، الجزائر، 2007م: 42/1. 268/2. وينظر: مهدي المخزومي: الفراهيدي عبقري من البصرة، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط2، 1989م: 92. وجيرار تروبو، نشأة النحو في ضوء كتاب سيبويه، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، العدد1: 133/1. وعبده الراجحي: النحو العربي والدرس الحديث، دار النهضة العربية، بيروت، 1979م: 65. وعلي أبو المكارم: تقويم الفكر النحو، دار غريب، القاهرة، 2005م: 81. وعبد القادر المهيري: نظرات في التراث اللغوي العربي، نظرات في التّراث اللّغوي العربي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1993م: 85.

[4]–سيبويه، الكتاب: 13/1.

[5]-عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية: 44/1. وينظر: جيرار تروبو، نشأة النحو في ضوء كتاب سيبويه: 125/1. ومحمد الطنطاوي: نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، دار المعارف، القاهرة، ط2، 1995م: 21. وخديجة الحديثي: المدارس النحوية، دار الأمل، إربد، ط3، 1422هـ/2001م: 31. وعبد القادر المهيري، نظرات في التراث اللغوي العربي: 85. وإسماعيل أحمد عمايرة: المستشرقون ونظرياتهم في نشأة الدراسات اللغوية، دار حنين، عمان، ط2، 1412هـ/1992م اللغوية: 38، 42.

[6]-مهدي المخزومي: مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ط2، 1377هـ/1958م: 41.

[7]-خديجة الحديثي، المدارس النحوية: 32. وينظر: فخر الدين قباوة: مشكلة العامل النحوي ونظرية الاقتضاء، سلسلة العلوم والدراسات في علوم اللغة والأدب، سورية، 1422هـ/2001م: 74.

[8]-عبد الرحمن الحج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية: 42/1.

[9]-جيرار تروبو، نشأة النحو في ضوء كتاب سيبويه: 125/1.

[10]-إبراهيم مصطفى، إحياء النحو: 31.

[11]-إبراهيم بيومي مدكور، منطق أرسطو والنحو العربي، مجلة اللغة العربية بالقاهرة: 342/7-343. وينظر: عبد الرحمن الحج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية: 46/1. ومهدي المخزومي، الفراهيدي: 89.

[12]-مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة: 41، 42. وينظر: عبد الرحمن الحج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية: 47/1.

[13]-المرجع نفسه: 46، 47.

[14]-سعيد الأفغاني: في أصول النحو، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، دمشق، 1414هـ/1994م: 103-104.

[15]-ابن فارس: الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، تح: أحمد حسن بسج، دارالكتب العلمية، بيروت، ط1، 1418هـ/1997م: 24. وينظر: ابن الأنباري: نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تح: إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الزرقاء، ط3، 1405هـ/1985م: 47. و ياقوت: معجم الأدباء، تح: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1414هـ/1993م: 1271/3. والسيوطي: المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تح: محمد أحمد جاد المولى ومحمد أبو الفضل إبراهيم وعلي محمد البجاوي، دار التراث، القاهرة، ط3: 64/1. ومحمد الشيخ عليو: مناهج اللغويين في تقرير العقيدة، دار المنهاج، الرياض، ط1، 1427م: 152.

[16]- أبو بكر الزبيدي: طبقات النحويين واللغويين، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ط1، 1392هـ/1973م: 68. وينظر: محمد الشيخ عليو، مناهج اللغويين في تقرير العقيدة: 168.

[17]-عبد القاهر البغدادي: الفرق بين الفرق، تح: محمد عثمان الخشت، مكتبة ابن سينا، القاهرة، ط1، 1409هـ/1988م: 273.

[18]-الشريف الجرجاني، معجم التعريفات، تح: محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة، القاهرة، ط1، 2004م: 152. والسيوطي: معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم، تح: محمد إبراهيم عبادة، مكتبة الآداب، القاهرة، ط1، 1424هـ/2004م: 67. وإبراهيم مصطفى وآخرون: المعجم الوسيط، مكتبة الشروق الدولية، مصر، ط4، 1425هـ/2004م: 770.

[19]-سيبويه: الكتاب، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط5، 1435هـ/2014م: 597/3، 598.

[20]-الغزالي، معيار العلم في فن المنطق، تح: سليمان دنيا، دار المعارف، مصر، 1961م: 245. وينظر: ابن حزم، التقريب لحد المنطق والمدخل إليه بالألفاظ العامية والأمثلة الفقهية، تح: إحسان عباس، مكتبة الحياة، بيروت، ط1، 1990م: 117. والشنقيطي، آداب البحث والمناظرة، تح: سعود عبد العزيز العريفي، دار عالم الفوائد، مكة المكرمة، ط1، 1426هـ: 108.

[21]-عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية: 15/1. وينظر: المرجع نفسه: 42/2، [76]. وإدريس حمروش، مقاربة تقويمية للتراث النحوي العربي، مجلة التراث العربي، العدد125-126: 156، 157.

[22]-ابن جني، الخصائص، تح: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، ط1، 1952-1957م: 144/1، 145. وينظر: السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، تح: محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1426هـ/2006م: 273. وابن الطيب، فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح، تح: محمود يوسف فجال، دار البحوث للدراسات الإسلامية، دبي، ط2، 1423هـ/2002م: 888.

[23]-سيبويه، الكتاب: 456/4.

[24]-ابن جني، الخصائص: 49/1. وينظر: ابن الدهان، شرح الدروس في النحو، تح: إبراهيم محمد الإدكاوي، مطبعة الأمانة، القاهرة، ط1، 1411هـ/1991م: 165-166. وابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، صاحب أبو جناح، وزارة الأوقاف العراقية، 1400هـ/1980م: 162/1. وابن مضاء، الرد على النحاة. تح: شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ط3، 1988م: 130. وصدر الأفاضل، ترشيح العلل في شرح الجمل، تح: عادل محسن

سالم العميري، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط1، 1419هـ/1998م: 93. وابن الأنباري، أسرار العربية، تح: محمد بهجة البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق: 77. وابن يعيش، شرح المفصل، تح: مشيخة الأزهر، إدارة الطباعة المنيرية، مصر: 75/1.

[25]-ينظر: الشهرستاني، الملل والنحل، تح: أمير علي مهنا وعلي حسن فاعور، دار المعرفة، بيروت، ط3، 1414هـ/1993م: 508/2. وابن تيمية، الرد على المنطقيين، تح: عبد الصمد شرف الدين الكتبي، مؤسسة الريان بيروت، ط1، 1426هـ/2005م: 270. ودرء تعارض العقل والنقل، تح: محمد رشاد سالم، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية، ط2، 1411هـ/1991م: 164/8. ومنهاج السنة، تح: محمد رشاد سالم، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية، ط1، 1406هـ/1986م: 166/2.

[26]-كذا في الأصل، والصواب: الأربع.

[27]-عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية: (هامش) 39/2. وينظر: النحو العربي والبنوية، اختلافهما النظري والمنهجي، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة: (هامش) 214/85.

[28]-على أنهم لم يفلحوا في هذا الذي أرادوه، فقد بين العلماء المسلمون فساد هذا المنطق، وأنها علوم منها صواب وخطأ، وأن صوابها لا يحتاج إليه من كان رشيدا، ولا ينتفع به من كان بليد، ثم هو مع ذلك كلحم جمل غث على رأس جبل وعر، لا سهل فيرتقى ولا سمين فينتقل. ومن أبرز من انتقد المنطق اليوناني من علماء المسلمين شيخ الإسلام ابن تيمية، وله في ذلك كتابان مشهوران هما: (الرد على المنطقيين)، و(نقض المنطق).